أمين جدة : الأوامر الملكية تؤكد المضي بخطى متسارعة نحو رؤية المملكة ٢٠٣٠

جدة- البلاد

أكد معالي أمين محافظة جدة الدكتورهاني بن محمد أبوراس أن الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يحفظه الله في هذه المرحلة المهمة تؤكد مضي الوطن بخطى متسارعة نحو رؤية السعودية ٢٠٣٠ والتي تعد نقلة نوعية في مسيرة الإصلاح الشامل وتعزيز استقرار ورفاهية الوطن والمواطن، وهي بلا شك إجراءات هيكلية ترسم خارطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا، وذلك من خلال دمج بعض الوزارات واستحداث هيئات مستقلة لتنسجم مع الرؤية الجديدة للوطن ولتؤكد في الوقت ذاته أن المملكة قادرة بإذن الله على مواجهة التحديات الاقتصادية بما يعزز مكانتها عربياً وإسلامياً وعالمياً كونها مهبط الوحي ومنبع الرسالة وقبلة المسلمين.

وأشار إلى أن الأوامر الملكية شملت نواحي اقتصادية واجتماعية وصحية وهو ما يبين مدى التوازن التنموي المتصاعد لهذا الوطن في ظل ما يشهده العالم من تحديات على الأصعدة كافة مفيداً أن ولاة الأمر -حفظهم الله- رسموا رؤية المملكة ٢٠٣٠ واليوم يعلنون للعالم أجمع بدء الطريق نحو تلك الرؤية الطموحة من خلال الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما ينسجم مع خطة التحول الوطني لتكون أولى الخطوات نحو مرحلة اقتصادية وتنموية جديدة للبلاد.

وتقدم معاليه بأخلص وأصدق الدعوات بمزيد من الخير والنماء والازدهار لبلدنا الغالي داعياً الله عز وجل أن يوفق خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد لما فيه أمن واستقرار البلاد.

مجلس الشورى : الأوامر الملكية تضيف لبنة جديدة لمسيرة التطوير

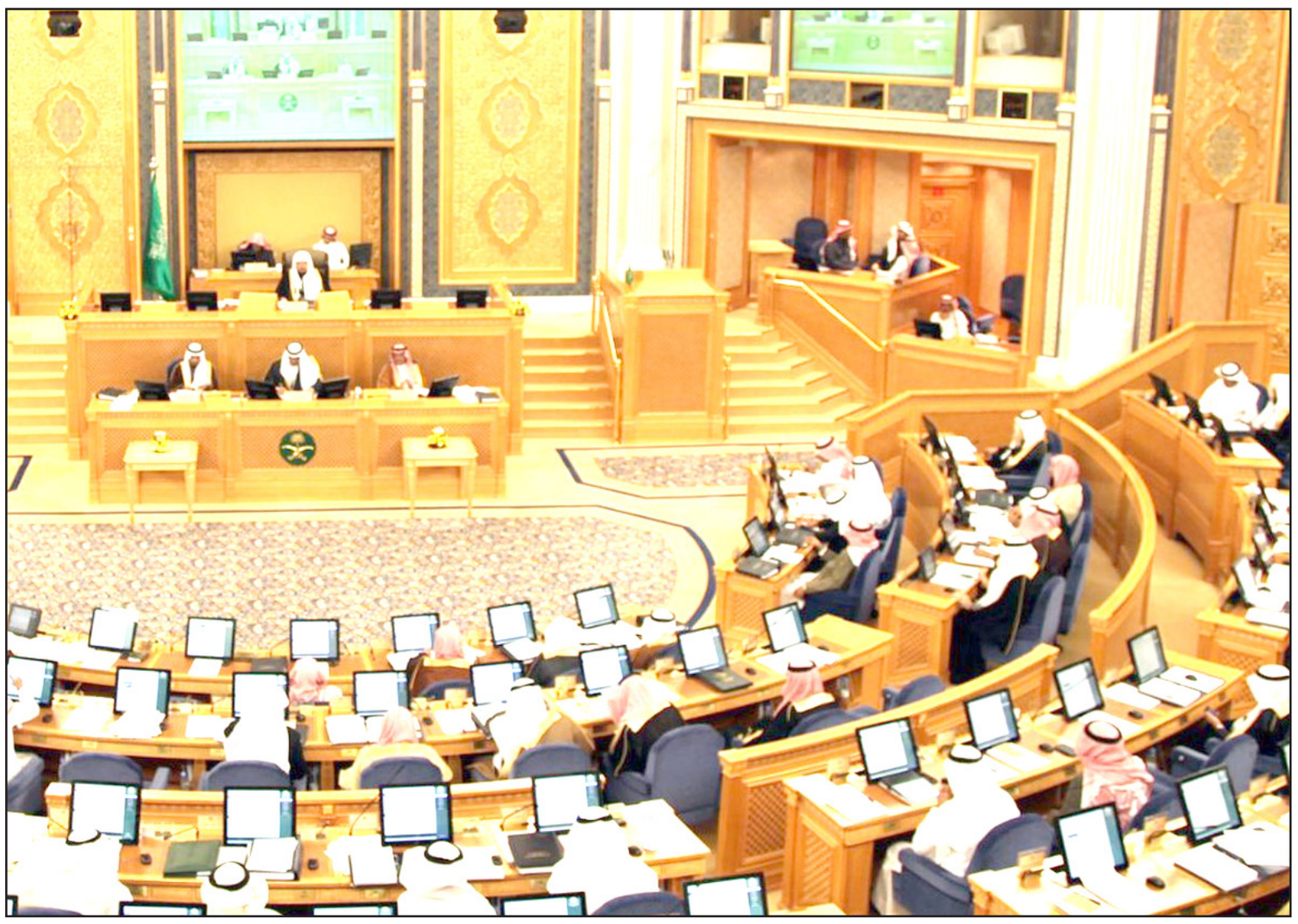

الرياض -واس

ثمن مجلس الشورى الأوامر الملكية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بإعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة في إطار النهج الذي سار عليه - حفظه الله - منذ توليه مقاليد الحكم، بتحديث أجهزة الدولة، بما يتوافق مع متطلبات المرحلة التي تعيشها المملكة، ويحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

جاء ذلك في بيان استهل به المجلس جلسته العادية السابعة والثلاثين التي عقدها أمس برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأشاد المجلس في بيانه الذي تلاه معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو بما تضمنته الأوامر الملكية بإلغاء بعض الوزارات ونقل مهامها لوزارات أخرى وإنشاء هيئات جديدة،

بهدف تحديث مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلتها، وتسريع اتخاذ القرارات، وتركيز وتحديد المسؤوليات والاختصاصات، والارتقاء بأداء الأجهزة الخدمية، لتوفير أرقى الخدمات للمواطنين وتحقيق المزيد من الرفاهية ورغد العيش لهم، وبما يعزز من مسيرة التنمية المستدامة في مختلف مناطق المملكة.

وأكد مجلس الشورى أنه سيعمل على مواكبة ما تضمنته الأوامر الملكية من رؤى سديدة، ونهج حكيم في تطوير وإعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة الحكومية، ووضع اللبنات الأولى لتحقيق ما يتطلع إليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – في رؤية شاملة ستنقل المملكة العربية السعودية – بمشيئة الله – من دولة تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، إلى دولة تعتمد على مصادر متنوعة ومتعددة للدخل الوطني، وذلك من خلال دوره الرقابي والتنظيمي، وفي إطار مسؤولياته التي نص عليها نظامه.

وأضاف المجلس أن الأوامر الملكية تضيف لبنة جديدة لمسيرة التطوير والتحديث التي تشهدها المملكة في هذا العهد الميمون، وتعكس الطموحات التي يتطلع إليها خادم الحرمين الشريفين لمستقبل هذه البلاد وشعبها، وتؤكد حرصه – رعاه الله – على إطلاق برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ والبدء في تنفيذها، لتحقيق تطلعات المواطنين نحو مستقبل مشرق لوطنهم.

وسأل مجلس الشورى في ختام بيانه المولى القدير أن يوفق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، لكل خير، وأن يسدد خطاهم لخدمة المملكة وشعبها الوفي، وأن يديم على بلادنا وشعبها الوفي نعم الأمن والاستقرار، والرخاء والازدهار.

العطيشان : إعادة الهيكلة أدخلت (رؤية المملكة) حيز التنفيذ

الدمام- حمودالزهراني

أكد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، عبدالرحمن بن صالح العطيشان، أن الأوامر الملكية بإعادة هيكلة الوزارات والهيئات وتعديل بعض مسمياتها، هو بمثابة ترجمة فعلية، أدخلت رؤية المملكة ٢٠٣٠م حيز التنفيذ، وذلك بانتقالها من مرحلة الإعلان إلى مرحلة العمل على أرض الواقع، واصفًا إياها بالشمولية وقدرتها على دفع الاقتصاد الوطني نحو الأمام، مشيرًا إلى أنها جاءت مدروسة بدقة وعناية شديدة، وامتدادًا لعملية التطوير المستمر طيلة الفترات الماضية، التي طالت مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

وقال العطيشان، إن رؤية المملكة ٢٠٣٠م تقوم بناءً على استراتيجية طموحة، هدفها الاعتماد على الاستثمار كرافد رئيسي من روافد التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن إعادة هيكلة ودمج القطاعات، بخاصة التي تعمل مع بعضها البعض، يزيد من كفاءة الأداء وتسهيل الإجراءات وتوحيد الجهات أمام الجميع أفراد كانوا أو رجال الأعمال، بما يضمن استمرار المنشآت التجارية المحلية في السوق، فضلاً عن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لافتًا إلى ما تضمنته الرؤية من أهمية بالغة لمجال الاستثمار بأن يصبح ممولاً رئيسًا للناتج المحلي في السنوات القادمة.

وأوضح العطيشان، أن إعادة الهيكلة بجانب أنها تقوي القطاعات الحكومية، فإنها تنعكس إيجابًا على تطوير منظومة الاقتصاد وتحسين عوائده وأيضًا تُسهم في دعم القطاع الخاص وتسهيل دمجه في عملية التنمية التي تشهدها البلاد.

وأضاف، بأن تعديل مسمى وزارة التجارة والصناعة ليكون وزارة التجارة والاستثمار، بجانب أنه يُمكّن الوزارة من الانطلاق والتوسع في مجالات التطوير التجاري والاستثماري دون غيره، فإنه يُفسح المجال نحو فتح فرص استثمارية جديدة ويعطي مسارًا أكثر وضوحًا أمام راغبي الاستثمار في المملكة، لافتًا إلى ما تمتلكه المملكة من فرص استثمارية قوية في مختلف حقول قطاع الأعمال، معتبرًا أن هذه الهيكلة الجديدة سوف تعيد صياغة الفرص الاستثمارية بالمملكة، بل وتقديمها على أسس سليمة أمام المستثمرين.

واعتبر العطيشان، إلى أن دمج الصناعة مع الطاقة والثروة المعدنية في وزارة واحدة، بجانب أنه يضع الصناعة في موضعها أو بيئتها الصحيحة، حيث الطاقة والثروة المعدنية، فإنه يُعجّل كذلك ببدء النشاطات الصناعية على المدى القريب، وذلك بتقليل إجراءات إصدار التراخيص، مشيرًا إلى الصناعات المعدنية، التي كانت تتطلب ترخيص من وزارة التجارة والصناعة وآخر من وزارة البترول والثروة المعدنية لبدء نشاطها.

مدير جامعة الباحة المكلف : القرارات الحكيمة تدل على الرؤية الصائبة لخادم الحرمين

الباحة - حمودالزهراني

قال مدير جامعة الباحة المكلف الدكتورعبد الله بن محمد الزهراني إن القرارات الحكيمة التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – حفظه الله – جاءت محققة لطموحات الوطن والمواطن وتعكس اهتمام قيادتنا الرشيدة بمواصلة النهج الحكيم الذي سار عليه قادة بلادنا منذ عهد والدهم المؤسس الملك عبد العزيز ال سعود، طيب الله ثراه.

وأضاف:" إن تلك الأوامر تدل على الرؤية الصائبة لخادم الحرمين الشريفين ، وتؤكد على حرص القيادة الرشيدة على توفير سبل العيش الكريم للمواطنين ، حيث جاءت في إطار استراتيجية متكاملة ووفق خطط مدروسة وفي الوقت المناسب وملبية لحاجة الوطن والمواطن وتطلعاته لمواجهة متطلبات الحياة ،كما انها سوف تسهم في تحديث قطاعات الدولة عقب دعمها بالشباب الطموح المشهود لهم بالإنجازات على المستويين العام والخاص المتمثل في تعيين عدد من الوزراء والمسؤولين ، كما أن هذه القرارات جاءت انسجاما مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) بما تضمنته من إعادة دراسة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة والمراحل القادمة ، والتي تسعى لتحقيق التطلعات في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه ، وبما يرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم وصولا إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة ، مما استدعى إلغاء ودمج وترتيب اختصاصات العديد من الوزارات والأجهزة والهيئات العامة والمصالح الحكومية بهدف تركيز المسؤوليات ووضوحها وتسهيل الإجراءات لتوفير أفضل الخدمات بما ينسجم مع سياسة الدولة من حيث القضاء على البيروقراطية والسرعة في اتخاذ القرارات مما سيسهم بشكل إيجابي في بناء دولة حديثة تؤسس بعون الله تعالى لانطلاقة تنموية قائمة على الأمن والاستقرار، خصوصاً في زمن التقلبات والتحولات التي نعيشها من حولنا.

إن مثل هذه الأوامر تعبر بشكل إيجابي وصادق لنهج خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- في تبنى النماء والبناء، وتحويل خطط التنمية إلى واقع ملموس من خلال المسؤوليات الكبيرة التي تولاها خلال مسيرة عطائه لهذا الوطن وما يقدمه من دعم وتشجيع للرقي بمملكتنا الحبيبة .. حفظه الله وادامه لنا عزا وذخرا وقائدا وحكيما، وحفظ الله سمو ولي عهده الامين وسمو ولي ولي عهده اجمعين".